مشروع بيان

جمهورية مصر العربية

امام اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة

في دورتها رقم سبعين

بشأن البند رقم ٨٦ المعنى سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي

السيد الرئيس،

تعلن مصرُ تأييدها لبيان وفد إيران نيابة عن حركة عدم الانحياز وبيان وفد جنوب افريقيا نيابة عن الدول أعضاء المجموعة الافريقية.

السيد الرئيس،

أن الموضوع محل نقاشنا اليوم يحظى لدينا وبالقطع لدى الاخرين بأهمية قصوى نظراً لكونه أحد الاسس اللازمة لضمان تحقيق السلم والامن والاستقرار على الساحة الدولية، وأحد أهم المبادئ التي تقوم عليها الدول المتقدمة.

إن مصر ترى أن سيادة القانون هو مبدأ لا غنى عنه على المستوى الدولي، وأن الانتهاكات لهذا المبدأ هي أحد أهم الاسباب وراء النزاعات والمشاكل التي يشهدها عالمنا اليوم. ومن ثم، فانه من الحتمي ضمان التزام الدول بتطبيق القانون الدولي، والمتمثل بصفة أساسية في ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات والقرارات الصادرة عن المنظمات ذات الصلة، إضافة إلى حتمية احترام أحكام المحاكم الدولية وتنفيذها، واحترام العرف الدولي ومبادئ القانون الدولي المستقرة، وذلك فضلاً عن ضرورة تفعيل مبدأ المحاسبة وعدم الإفلات من العقوبة.

واضافة إلى ما تقدم، يتعين ترسيخاً لمبدأ سيادة القانون على المستوى الدولي تسوية النزاعات الدولية المزمنة، وانهاء الاحتلال الأجنبي، والتصدي للإرهاب الدولي، وعدم تقديم أي دعم للإرهاب سواء بالتمويل أو بالسلاح، أو بتوفير الملاذ الآمن، أو بالتحريض أو بأي شكل أخر من أشكال الدعم. من ناحية

مشروع بيان

جمهورية مصر العربية

امام اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة

في دورتها رقم سبعين

بشأن البند رقم ٨٦ المعنى سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي

السيد الرئيس،

تعلن مصرُ تأييدها لبيان وفد إيران نيابة عن حركة عدم الانحياز وبيان وفد جنوب افريقيا نيابة عن الدول أعضاء المجموعة الافريقية.

السيد الرئيس،

أن الموضوع محل نقاشنا اليوم يحظى لدينا وبالقطع لدى الاخرين بأهمية قصوى نظراً لكونه أحد الاسس اللازمة لضمان تحقيق السلم والامن والاستقرار على الساحة الدولية، وأحد أهم المبادئ التي تقوم عليها الدول المتقدمة.

إن مصر ترى أن سيادة القانون هو مبدأ لا غنى عنه على المستوى الدولي، وأن الانتهاكات لهذا المبدأ هي أحد أهم الاسباب وراء النزاعات والمشاكل التي يشهدها عالمنا اليوم. ومن ثم، فانه من الحتمي ضمان التزام الدول بتطبيق القانون الدولي، والمتمثل بصفة أساسية في ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات والقرارات الصادرة عن المنظمات ذات الصلة، إضافة إلى حتمية احترام أحكام المحاكم الدولية وتنفيذها، واحترام العرف الدولي ومبادئ القانون الدولي المستقرة، وذلك فضلاً عن ضرورة تفعيل مبدأ المحاسبة وعدم الإفلات من العقوبة.

واضافة إلى ما تقدم، يتعين ترسيخاً لمبدأ سيادة القانون على المستوى الدولي تسوية النزاعات الدولية المزمنة، وانهاء الاحتلال الأجنبي، والتصدي للإرهاب الدولي، وعدم تقديم أي دعم للإرهاب سواء بالتمويل أو بالسلاح، أو بتوفير الملاذ الآمن، أو بالتحريض أو بأي شكل أخر من أشكال الدعم. من ناحية

أخرى، يتعين تنشيط وتفعيل الآليات ذات الصلة القائمة وآليات المتابعة لضمان التنفيذ الفعال لمبدأ سيادة القانون. ونؤكد في ذلك الخصوص على أهمية الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في هذا الصدد وكذا المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى المعنية، بما في ذلك الدور الهام الذي تقوم به الإدارات المعنية بسيادة القانون بسكرتارية الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

ترى مصر أن التعاون لبناء قدرات الدول لجعلها أكثر قدرة على تطبيق مبدأ سيادة القانون، استنادا إلى مبدأ الملكية الوطنية هو أمر هام، فضلا عن ضرورة تعزيز التعاون فيما بين كافة الدول تحقيقاً لذلك الغرض. ومن هذا المنطلق، تواصل مصر جهودها، خاصة في الاطارين الإفريقي والعربي، لتعزيز التعاون من أجل بناء القدرات اللازمة لترسيخ تطبيق مبدأ سيادة القانون.

ووطنياً، تؤمن مصر بأن تقدم واستقرار الدول وازدهارها مرتبط إلى حد كبير بمدى احترامها لمبدأ سيادة القانون، أخذاً في الاعتبار اختلاف الظروف والمعطيات، وضرورة الاخذ في هذا الخصوص بمبدأ الملكية الوطنية. ونحن في مصر نطبق ما نؤمن به، ومن هذا المنطلق اتخذنا ونتخذ عدة خطوات لترسيخ تطبيق مبدأ سيادة القانون، تشمل ضمن أمور أخرى تنقيح وتطوير التشريعات المختلفة لتتواكب مع المعايير والتطورات المعاصرة، الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، توفير كل الدعم اللازم في سبيل التطوير المتواصل لمنظومة القضاء، تطوير منظومة مكافحة الفساد في مصر من كافة جوانبها بما في ذلك تطوير التشريعات المرتبطة بمكافحة الفساد، وإقرار استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد، وانشاء لجنة وطنية لمكافحة الفساد، وتعزيز عمل الأجهزة الرقابية المعنية بمكافحة الفساد، فضلاً عن الخضوع لعملية مراجعة مدى التزام مصر بتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ختاماً، أوكد لكم سيادة الرئيس مجدداً دعمنا لكم ولكافة أعضاء المكتب في تسيير أعمال اللجنة لكي نحقق ما نربو اليه جميعا من تقدم وازدهار.

وشكراً